وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

الدعم الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر (2010-2017)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

من إعداد الطالب

- إسلام جمعون

إشراف الأستاذ:

بلارو علي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم والقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
ركي أحسن	رئيسا	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 اوت 1955–سكيكدة –
بلارو علي	مشرفا	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 اوت 1955–سكيكدة –
ضياف علية	مناقشا	أستاذ محاضر –ب–	جامعة 20 اوت 1955–سكيكدة –

السنة الجامعية: 2019/2018

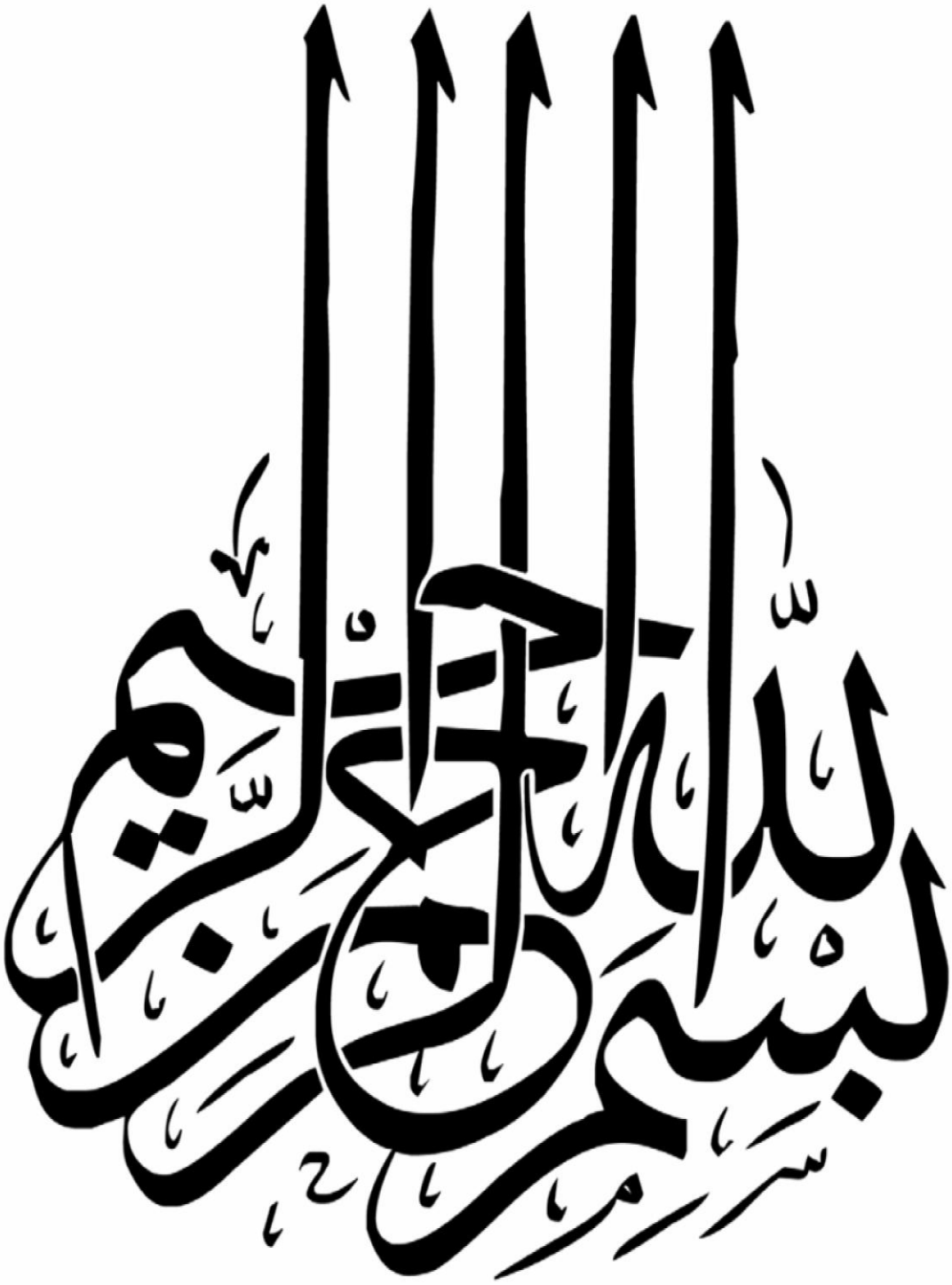
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

وإلى إخوتي وإلى كل العائلة صغيرا وكبيرا.

إلى أصدقائي

إلى كل الذين تشرفت بمعرفتهم في جامعة سكيكدة ولى كل من سعى إلى

إعلاء راية العلم.

الشكر

نرفع بالغ الشكر وعظيم الامتنان للكريم المنان على منه وفضله وتوفيقه في أداء هذا العمل المتواضع وإتمام هذا البحث ولولا رعايته وعنايته لما دُوِنَ حرف واحد فيه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والإحترام الفائق إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وبالأخص نشكر الأستاذ المشرف "بلارو علي" على توجيهاته القيمة وإشرافه المتواصل على هذا العمل ومتابعته طيلة مدة إنجازه .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون طيلة السنوات الدراسة من مبتداها إلى يومنا هذا ولو بشق كلمة جاز الله الجميع عن كل خير.

الفهرس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
مقدمة	أ ب-ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدعم الحكومي والنمو الإقتصادي	**17-6**
تمهيد	6
المبحث الأول: مدخل نظري للدعم والنمو الإقتصادي	12-7
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي	10-7
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي	12-11
المبحث الثاني:العلاقة النظرية بين الدعم والنمو الإقتصادي	**14-13**
المطلب الاول :الاثار الاقتصادية للدعم الحكومي	**13**
المطلب الثاني : العلاقة الإيجابية بين الدعم والنمو الإقتصادي	**14**
المطلب الثالث: العلاقة السلبية بين الدعم والنمو الإقتصادي	**14**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**16-15**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع	**16-15**
المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث	**16**
خلاصة الفصل الاول	**17**
الفصل الثاني: واقع الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي	**34-19**
تمهيد	19
المبحث الأول: أشكال وأنواع الدعم الحكومي في الجزائر	25-20
المطلب الأول: دعم المجالات الإقتصادية في الجزائر	23-20
المطلب الثاني : دعم المجالات الإجنماعية في الجزائر	25-23
المبحث الثاني: آثار الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	34-25
المطلب الأول: أثر الدعم الحكومي خلال الفترة 2010-2017.	32-25
المطلب الثاني: إصلاح منظومة الدعم في الجزائر	34-32
خلاصة الفصل الثاني :	35
الخاتمة	38-37
قائمة المراجع	41-40

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	أنواع الدعم والجهات المانحة له	9-10
02	الجدول رقم(02):مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر	24
03	حجم التحويلات في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	30
04	نسبة الدعم من نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	18
05	الجدول رقم(05) : تطور نسبة الدعم الى الناتج المحلي في الجزائر (2013-2017)	20

ملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصاد مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسات الدعم الحكومي الموجه لعديد القطاعات، بهدف دفع عجلة النمو، و قد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار سياسة الدعم في و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و قد خلصت الدراسة إلى أن تأثير للدعم الحكومي على النمو الاقتصادي ضعيف، ويعود ذلك الى عدم اصلاح منظومة الدعم .

حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات، بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية، و عدم التوجيه الامثل للدعم الحكومي الى قطاعات اكثر انتاجية .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي – الدعم الحكومي– سياسة الدعم

Algeria has been increasing interested in economic growth

It has pursued government support policies aimed at accelerating growth. This study aims at clarifying the impact of government support on economic growth in Algeria by following the policy of support In Algeria and its contribution to improving economic growth rates

The study found that the impact of government support on Algeria's economic growth through macroeconomic variables has had a weak effect because it has limited impact due to the lack of reform of the subsidy system, while the growth was limited to other sectors

Where growth rates remain hostage to what happens in the hydrocarbons sector because they are affected by every oil crisis and the lack of optimal guidance for government support to more productive sectors

Keywords economic growth– government support–support policy

المقدمة

مقدمة عامة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم، باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن المستوى المعيشي، و الذي يترجمه تحسن مؤشرات الدخل الفردي الاستهلاك و الاستثمار و التشغيل و التضخم و تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

يعد استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الجزائر إليها، من خلال برامج وسياسات الدعم الحكومي المتواصلة على مدى سنوات، إذا تعد هذه السياسات من بين أهم السياسات على مستوى العالم العربي عامة والجزائر خاصة، والتي يهدف من خلالها إلى حفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي، على اعتبار أنها تسمح بتوجيه النفقات التحويلية لمعالجة الوضع الاقتصادي من ناحية، وخدمة للطبقات الفقيرة من ناحية أخرى .

و رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية على مدى سنوات، لتحقيق معدلات النمو عن طريق الدعم والإعانات المقدمة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية لخلق قاعدة إنتاجية، إلا أن سياسات الدعم لم تحقق الأهداف المنشودة وذلك ما برهنه الواقع العملي،

وفي ظل هذه التداعيات ازدادت الحاجة إلى إعادة النظر في نظم الدعم الحكومي، والتدرج في خطوات إصلاحه مستقبلا.

من منطلق أن أثر الدعم الحكومي يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي.

تبرز إشكالية البحث على النحو التالي:

- **ماهو تأثير الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 ؟**

يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- مامدى تأثير الدعم الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

ان تأثير الدعم الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف ومحدود.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في إلقاء الضوء على الآثار المترتبة عن سياسات الدعم الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي وكذا الدراسات السابقة التي تناولت بعض من جوانب هذا الموضوع أما الجانب التطبيقي من المهم التطرق إلى أنواع الدعم الحكومي في الجزائر بالإضافة إلى تحليل حجم هذا النوع من النفقات وإبراز أثره على النمو.

اهداف الدراسة :

يهدف بحثنا هذا إلى

1- ابراز العلاقة النظرية بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي .

2- تحديد اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي

المنهج المتبع:

1- المنهج الوصفي في إنجاز هذا البحث يظهر في الجانب النظري الذي تم من خلاله التطرق لمفاهيم عامة حول كل من الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي.

2- الجانب التطبيقي وتم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي بغية استنتاج اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

يتحدد نطاق الدراسة بمايلي:

التطرق إلى أثر الدعم على النمو الاقتصادي وإسقاط الدراسة على الجزائر خلال 2010-2017.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه، و من أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي و هي صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث، والتي اختلفت من مصدر لآخر، بسبب استخدام طرق متنوعة للتوصل إلى حساب المؤشرات المختلفة، الأمر الذي قد يقلل من جودة المعلومة عند قياس و تحليل نسب وحجم لدعم في الجزائر، بالاظافة الى قلة المراجع التي تناولت موضوع الدعم في الجزائر.

خطة البحث:

الفصل الأول : الذي يتمحور تحت عنوان الأدبيات النظرية للدعم الحكومي والنمو الاقتصادي حيث تناولنا في مبحثه الاول إلى مدخل نظري للدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، ثم العلاقة النظرية بين الدعم والنمو الاقتصادي في المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فيأتي بالدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

الفصل الثاني: بعنوان واقع الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي حيث إرتئينا لعرض أنواع وأشكال الدعم في الجزائر في مبحثه الأول اما الثاني فتطرقنا إلى الأثار الناجمة على الدعم الحكومي وجوانب إصلاح منظومة الدعم مستقبلا.

تمهيد :

اصبح الدعم الحكومي من بين اهم الأدوات التي يتم استخدمها لتأثير في معدلات النمو، لما له من أثار مختلفة على حجم الانتاج الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تختلف اشكال وانواع الدعم الحكومي من بلد لاخر، نتاج الاختلاف في التركيبة البشرية وكذا الاوضاع المالية، وهذا ما تطرق اليه الفصل الاول بالاظافة إلى اشارة سريعة نظرية للنمو الاقتصادي، و تناونا ايضا بعضا من أثار الدعم الحكومي على بعض المتغرات الاقتصادية في إطار العلاقة النطرية بينهما، و كذا الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدعم الحكومي

.

الفصل الأول

تسعى العديد من دول العالم الى تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من اعادة لتوزيع الدخول ورفع للقدرات التنافسية وغيرها، عن طريق سياسات محوريه من بينها ما يعرف بالدعم الحكومي والذي يعد أحد أهم تقسيمات النفقة العامة .

المبحث الأول: مدخل نظري للدعم الحكومي والنمو الاقتصادي

من المهم جدا قبل التطرق الى علاقة الدعم الحكومي بالنمو يجب التطرق اولا الى مفهوم كل منهما، وما يتعلق بالمصطلحين من مقومات معينة .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للدعم الحكومي

تعد سياسات الدعم الحكومي من السياسات الأكثر شيوعا بين الدول سواء المتقدمة أو الأخذة في النمو مع تفاوت أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها، من خلال هذا الجزء يمكننا التعرف على مفهوم الدعم الحكومي ، وأهم برامج هذا الدعم أنواع الدعم والجهات المانحة له والهدف من الدعم .

أولا: مفهوم الدعم الحكومي

هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل للدعم الحكومي وذلك لتعدد أنواعه، بجانب تعدد الأهداف المراد تحقيقها من تقريره.

فقد عرف ريتشارد ستون الدعم بأنه : "عبئ مالي يقع على عاتق الحكومة، بغرض تمكين الأفراد أو المنشآت من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع في به في السوق الحرة".[1]

يرى كينيث بولدنغ أن الدعم الحكومي يعتبر عنصرا هاما في الحياة الاجتماعية وأن هذه الأهمية في تزايد مستمر بسبب الحاجة إلى استقرار الأسعار الذي يؤدي إلى الإستقرار السياسي.[2]

التعريف الإجرائي للدعم الحكومي: "هو نوع من الإنفاق الحكومي بحيث لا يترتب عليه حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس الأموال والتي تهدف الدولة من خلاله إلى إعادة توزيع الدخول ولو بصورة جزئية".

---

[1] زينب توفيق السيد عليوة ، **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014**، دراسة تحليلية، بحوث اقتصادية عربية، سنة 2016، العددان 74،75، جامعة المستقبل،ص9.

[2] زينب توفيق السيد عليوة ، مرجع سبق ذكره، ص9.

وفقا لتعريف الموسوعة البريطانية يعتبر الدعم نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة أو حقا اقتصاديا ممنوحا أو امتيازا خاصا يوجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة.[1]

ثانيا: برامج الدعم الحكومي

يقدم الدعم الحكومي إما بشكل مباشر كتحويلات نقدية أو عينية إلى الأفراد أو إلى قطاعات معينة أو يقدم بشكل غير مباشر حيث يتضمن كل أنواع الدعم الأخرى.

- **برامج الدعم الحكومي العيني:** يقصد بها توفير السلع والخدمات للفقراء والفئات الأكثر تعرضا للفقر بأسعار منخفضة وتضم هذه البرامج ثلاث أنواع رئيسية،

حيث النوع الأول التموينية والتي يتم من خلالها توزيع حصص محددة من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة وبجودة تساوي أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها في السوق، وكوبونات الغداء التي يتم توزيعها بقيم نقدية محددة على الفئات المستهدفة، وهناك أيضا الدعم العام للأسعار الغداء، والتي يضمن من خلاله توفير السلع بكميات كبيرة عند أسعار أقل من أسعار السوق لكافة المستهلكين، بالإضافة إلى برامج التغذية المكملة وتستهدف فئات معينة مثل تلاميذ المدارس والأطفال الرضع والوجبات المدرسية، أما النوع الثاني يتمثل في برامج دعم الطاقة مثل دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة الدخل ويشمل النوع الثالث على البرامج دعم الإسكان، ويكون ذلك من خلال تقديم الدعم للمساكن التي توفرها الحكومة لمحدودي الدخل أو تقديم دعم لصيانة المساكن.[2]

فالدعم العيني للسلع التموينية التي توزعها الحكومة على الفقراء أو تقديم الإسكان المجاني لبعض فئات المجتمع أو سداد جزء من ديونها في شكل بضائع ،أو تقديم إعانات عينية لضحايا الكوارث الطبيعية كلها تمثل شكل عينيا أخده الإنفاق الحكومي في العصر الحديث.[3]

- **برامج الدعم الحكومي النقدي:** تشمل منح ومساعدات نقدية للفقراء أو الفئات الأكثر عرضة للوقوع في خطر الفقر، وتضم هذه البرامج ثلاثة أنواع رئيسية، النوع الأول يتمثل في المساعدات الاجتماعية النقدية التي توفر الرعاية للمعوقين وكبار السن من غير القادرين على العمل، أما النوع الثاني يتمثل في المساعدات العائلية غير المشروطة، وذلك بهدف الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسره مع الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة في ما يخص النوع الثالث الذي يشمل الدعم النقدي المشروط، حيث تقوم الحكومة بمنح مساعدات نقدية

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع نفسه، ص.ص 11-12.

[3] عاطف وليد أندراوس، **أساسيات المالية العامة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2009 ، ص101.

للأسرة الفقيرة، مما يساعد على تحقيق التنمية البشرية للأسرة ،حتى يمكن حماية الفئات المستهدفة من استمرار الفقر في المستقبل.[1]

❖ **برامج توليد الدخل:** من أهمها برامج العمل العام ، ويتم فيها توفير فرص العمل للفقراء القادرين على العمل، لكن فرص العمل غير متوفرة لهم، ويكون ذلك خلال أعمال البنية الأساسية باستخدام أساليب كثيفة للعمل ،ويتم دفع الأجور لهؤلاء الفقراء عينيا أو نقديا عند مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة، أو النوع الأخر المتمثل في برامج القروض الصغيرة للفقراء بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، تستخدم هذه القروض في توليد الدخل أو في مواجهة الأزمات الطارئة.[2]

ثالثا : أنواع الدعم والجهات المانحة له والهدف منه:

توجد أنواع عدة للدعم يمكن تصنيفها بحسب آلية الجهة المانحة للدعم وطبيعة الهدف الذي يسعى الدعم لتحقيقه كما هو موضح في الجدول1:

الجدول رقم(1) : أنواع الدعم والجهات المانحة له

ت	أنواع الدعم	الجهة المانحة	الهدف من الدعم
1	دعم توزيعي أولي مباشر	**دعم نقدي حكومي مقدم بصورة مباشرة للأفراد والوحدات الإنتاجية**	إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة القوة الشرائية للأفراد
2	دعم توزيعي أولي غير مباشر	**دعم حكومي يتمثل بتقديم السلع والخدمات بثمن أقل من ثمن تكلفتها**	التأثير بصورة غير مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي
3	دعم تحويلي مباشر	**دعم حكومي يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية اتجاه الأفراد المستفيدون منه**	زيادة في الدخول النقدية للأفراد مثل الإعانات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وإعانات العجز وفوائد الدين العام

[1] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص. ص 12-13.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، مرجع نفسه ، ص13.

4	**دعم تحويلي غير مباشر**	دعم حكومي يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية اتجاه الأفراد المستفيدين من الدعم سلع مجانية	زيادة الدخول الحقيقة بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو الدعم المخصص لتوزيع خدمات مجانية
5	**دعم حكومي تكميلي**	دعم حكومي تقوم به الدولة للأهمية الاجتماعية	يهدف إلى إشباع حاجات أساسية للسكان مثل دعم توفير خدمات صحية
6	**دعم حكومي تدخلي**	دعم مقدم لإنتاج سلعة مادية أو لغرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي	تعزيز النشاط والمسار الاقتصادي للدولة المتوجهة نحو اقتصاد السوق
7	**الدعم المباشر**	دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين	يهدف الدعم إلى ثبات الأسعار والحد من أثار التضخم
8	**الدعم الغير مباشر**	دعم حكومي متمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للأفراد أو الوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص	أبرز أنواع هذا الدعم الإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة لبعض المشاريع والشركات إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للقروض مثل القرض العقاري
9	**الدعم الائتماني الاقتصادي**	دعم نقدي مقدم من قبل الدولة للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع وجعلها في متناول الجميع	يهدف إلى تقليل الفوارق بين أصحاب الدخول المرتفعة و المنخفضة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
10	**الدعم الائتماني الاجتماعي**	هو دعم حكومي نقدي مقدم لموظفي الدولة وأن هذا الدعم يخصص من حصيلة الضرائب التي تصيب المواطنين جميعا	يهدف هذا الدعم إلى الحد من ارتفاع الأسعار ومساعدة الأسر الكبيرة العدد على تحمل أعباء المعيشة

المصدر: أحمد الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر، العدد 40، 2014، ص67.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي

لقد تعزز النمو الاقتصادي مؤخرا بحيث أخد مكانا وحيز كبير في الدراسات الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي يعتبر أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، كونه أقرب مؤشر لإعطاء صورة حقيقة للأداء الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو الإقتصادي:

هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في نصيب متوسط الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.[1]

ويعرف كذلك بأنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي ، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي، الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[2]

النمو الاقتصادي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل : الزراعة والتغذية والصناعة، كما يعرف بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن.[3]

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي

تلعب عدة عوامل دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي وهي:

- **كمية ونوعية الموارد البشرية:**

حيث نستطيع قياس معدل النمو بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

---

[1] عبد الباسط ولد عمري ، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقره بومرداس، تخصص اقتصاد كمي 2015 - 2016، ص 3.

[2] عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة وهران 2، تخصص اقتصاد دولي، 2015-2016، ص60.

[3] http// :aliazeera.net/enclopedia/économie/2019/4/6

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:**

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن المياه، والغابات وغير

- **تراكم رأس المال:**

والذي يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي.

- **التخصص والإنتاج الواسع:**

اذ أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل ، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[1]

ثالثا: فوائد النمو الإقتصادي:

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها من بين هذه الفوائد والتي تنجم على النمو الاقتصادي مايلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

يساعد القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤوليتها لتوفير الأمن الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي.
- التخفيف من حدة البطالة.[2]

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، تخصص اقتصاديات المالية، 2008-2009 ،ص. ص 8-9.

[2] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص10.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين النمو الإقتصادي والدعم الحكومي

بالحديث عن العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الإقتصادي يتم التعرف على الاثار المباشرة والغير مباشرة للدعم، بالإضافة الى العلاقة السلبية والإيجابية للدعم الحكومي على الإقتصاد.

المطلب الاول: الآثار الاقتصادية للدعم الحكومي:

يعتبر الدعم الحكومي أحد أشكال المساعدات المالية إلى قطاع اقتصادي أو عمل تجاري أو أفراد ،بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات أثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد.

اولا- الأثار الاقتصادية المباشرة على الإنتاج القومي :

وهي ما تعرف بالأثار الأولية للإنفاق، فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات المحدودة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد.

لكن ابتدءا من تحديد هذه الفئات (ذو الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن يتجه المقابل النقدي والإعانات للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية، وبالتالي يزداد الطلب مما يتبعه ذلك زيادة إنتاجها ،أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل دعم عيني (إعانات أو تحويلات مباشرة)، فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ ،إذا أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي وتمكينهم من أداء نشاطاتهم بكفاءة أكبر.

وكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي زيادة الإنتاج.[1]

ثانيا- الآثار الاقتصادية غير المباشرة:

للنفقات العامة بمختلف أشكالها بما في ذلك الدعم والإعانات أثار غير مباشرة على الاقتصاد، تنتج من خلال دورة حياة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف، ويقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن زيادة الإنفاق، أما فيما يخص

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر،2009، ص75.

أصحاب الإعانات والدعم (ذي الدخل المحدود) فالميل الحدي لديهم مرتفع، وبالتالي يرفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء.[1]

المطلب الثاني: العلاقة الإيجابية بين الدعم الحكومي والنمو الإقتصادي

إن للدعم الحكومي تأثير إيجابي على الإقتصاد فهو يهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني لأنه يعبر عن معونة تمنح لذوي الدخل المحدود .

لمواجهة التزايد المستمر في أعباء المعيشة ونفقاتها وتوفير الحاجات الإنسانية والضرورية للمستهلكين وتحقيق الإستقرار الأمني، وهو حسب الدراسات الحديثة أهم متغير لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما أن خبراء التنمية على النمو في الدخل القومي وعلى المتغيرات الهيكلية وقفيا التصنيع كمظاهر للتنمية، كل ذلك قاد في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، إلى دراسة مسائل التوزيع في الدخل والفقر والحاجات الأساسية، مطبقا لما يذكره هيرشمان (فإن الاهتمام بقضايا توزيع الدخل يعود إلى الإحصاء)

إدن فإن هدف الدعم من خلال التنمية وتحقيق الأمن الإنساني هو تأسيس مجتمع معافى من خلال الإستثمار في الصناعة والتجارة والزراعة، يقابله الإستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية والعمل على رفع معدلات الدخل القومي والدخل الفردي، وبالرغم من أهمية الدعم في دفع عجلة النمو الإقتصادي، لكن يجب أن يقابله تنمية إنسانية مستهدفة.[2]

المطلب الثالث : العلاقة السلبية بين الدعم الحكومي والنمو الإقتصادي

تدعم عديد الدول ومن بينها الدول العربية بشكل عشوائي السلع الإستهلاكية الأساسية بعشرات المليارات سنويا، غير أن هذا الدعم لا يؤثر سلبا في الموازنة فحسب بل يقوض ذلك الإنتاج الزراعي والصناعي عدد كبير من القطاعات الحيوية، فمشكلة الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية لا تكمن فقط في الضغوط المالية على النفقات الدولة والأفراد التي يتم إلحاقها بقطاعات إقتصادية، بل أيضا تنطوي على كثير ما نهدر في استهلاك المياه والخبز والكهرباء والسلع الأخرى، بسبب إنخفاض أسعارها ويترك هذا الوضع تبعات مستمرة على العديد من المنتجين في القطاعات الزراعية والفلاحية، التي لا يمكنها المنافسة أمام السلع المستوردة والمدعومة، وهو الأمر الذي يدفع هؤلاء المنتجين إلى ترك أنشطتهم، وعلى صعيد أخر فإن تقديم الدعم ليس عادلا كونه يستفيد منه الغني والفقير على حد

[1] مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] www.al.Iraqnews.com 06/04/2019

سواء، كما لا ننسى أن سياسات الدعم تساعد على ظهور جهات تجارية تقوم بالتهريب السلع المدعومة إلى البلدان المجاورة كما تقوم بتهريبها واحتكارها.[1]

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

اولا– دراسة طارق إسماعيل2018 في شكل مقال، والتي جاءت بواقع الدعم وحجمه في الدول العربية بالإضافة إلى أهم جوانب الاصلاحات المستقبلية، من خلال سعيها المتواصل لتصحيح الأوضاع المالية، وشملت الدراسة كذلك نطاق الدعم في هذه الدول من دعم منتجات الطاقة ودعم السلع الغذائية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي إعتمادا على نتائج الاستبيان سياسات الدعم في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أنه وجبت الحاجة لإجراء المزيد من المسح الإحصائي من أجل تحقيق استهداف أفضل للشرائح المستحقة الدعم.

ثانيا– دراسة ممدوح عوض الخطيب 1429 هـ، بعنوان أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، هدف من خلالها إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي غير النفطي السعودي وخلصت الدراسة أن كل من الإعانات الحكومية والقروض الميسرة ذات تأثير معنوي ولكنه ضعيف على النمو الإقتصادي، وتوصلت الدراسة كذلك على محدودية سياسات الدعم التي مارستها حكومة المملكة العربية السعودية على النمو الإقتصادي.

ثالثا– ورقة بحثية لكل من د. مولاي على هواري ود. عدوك لخضر بعنوان دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة خلال الفترة 1970–2011، والتي توصلت من خلال الدراسة التجريبية إلى أن الدعم الفلاحي يؤثر إيجابيا على النمو الفلاحي في الجزائر على المدى القصير، وله أثر سلبي على الإنتاج الفلاحي في المدى الطويل.

رابعا– مقال المرصد الاقتصادي الأردني في مقال و التي هي بعنوان اعادة هيكلة الدعم الاثر الاقتصادي والاجتماعي والذي تم التطرق من خلاله الى نشأة نظام الدعم وتطوره في الأردن إضافة الى تجربة واثر اصلاح الدعم والآثار الاقتصادية والاجتماعية لإصلاح الدعم زيادة على بعض المقارنات الدولية حول الدعم حيث تم التوصل الى الاثر السلبي لعملية رفع الدعم ووجوب اعادة النظر في نظام الدعم داخل الاردن وضرورة اصلاحه

[1] http://www.dw.com.03/03/2019

خامسا– تقرير د. أمينة حلمي بعنوان كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر في نوفمبر 2005، وقد اظهرت هذه الدراسة ان الدعم الحكومي في مصر ساهم وبالشكل إيجابي على حماية الفقراء وتحقيق العبء عن محدودي الدخل وقد طرحت الدراسة بديلين لإصلاح الدعم الاول يتمثل في تطوير السياسة من خلال مجموعة من مقترحات اهمها، تحسين اليات الاستهداف والتسعير ورفع كفاءة وعدالة الانفاق، اما البديل الثاني فهو التحول من الدعم السعري الى سياسة الدعم النقدي المشروط

المطلب الثاني: القيمة المضافة للبحث

قدم البحث نبذة مختصرة عن واقع وحجم الدعم الحكومي في الجزائر، من خلال تقديم عرض تحليلي للتعرف على مدى تأثير الدعم الحكومي بمختلف أشكاله على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر تخص الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2017، من خلال الاعتماد على إحصائيات ودراسات نظرية،

وتم التطرق من خلال هذا البحث كذلك الى تطور معدلات الدعم وكذا نمو الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وإشارة سريعة إلى سلبيات الدعم واهم الجوانب الاصلاحية .

خلاصة الفصل الأول :

يعد الدعم الحكومي سواء المباشر او غير المباشر الضمني او غير الضمني، أحد أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك سعيا منها لتحقيق الرفاه الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول و كذا الاستقرار الاقتصادي، والأهم من ذلك هو خدمة الطبقات الفقيرة عن طريق التأثير في معدلات النمو والرفع من هذه المعدلات .

لذلك يعد الدعم الحكومي احد اهم الاليات المناسبة لخلق قاعدة انتاجية متينة وتجنب التبعية للريع النفطي عن طريق دعم المجالات الإنتاجية بالإضافة الى تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق دعم المجالات الاجتماعية المختلفة .

وكغيرها من دول العالم تسعى الجزائر هي الاخرى ،جاهدة للرفع من معدلات النمو عن طريق ضخ اموال في شكل دعم للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني ، وذلك في حدود الفترة من 2012 الى 2017 ، بالإضافة الى جوانب منظومة اصلاح منظومة الدعم.

الفصل الثاني

تمهيد:

ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة مند سنوات طوال يشكل بالنسبة للجزائر سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية وخاصة معدلات نمو مرتفعة، وكذا تقليص التفاوت في مستويات الدخول، ودعم استقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين وغيرها.

بالإضافة إلى تحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية، والتي تتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية، وهذا الأخير يهدف إلى خلق مجتمع منتج.

ويشمل الدعم الحكومي في الجزائر عدد واسع من الخدمات والسلع والقطاعات المختلفة، والتي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

وتسعى دائما الجزائر إلى إصلاح منظومة الدعم بما يتماشى والتطورات الاقتصادية الحاصلة.

المبحث الأول : الدعم الحكومي للمجالات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

تتعدد أنواع الدعم في الجزائر بحسب اختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم،والشرائح المستفيدة من الدعم سواء على مستوى المستهلكين أو المنتجين.

المطلب الأول: دعم المجالات الاقتصادية في الجزائر

حيث تسعى الجزائر من هذا النوع إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية والتصديرية وحماية الصناعة الوطنية وتوفير السلع بأسعار مناسبة من خلال تقديم الدعم للمقاطعات الاقتصادية بما في ذلك دعم القطاع الط :اقوي ودعم القطاع الفلاحي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للأهمية البالغة التي تتحلى بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومن أجل تطويرها ونشرها وتدعيم الفكر المقاولاتي،أقر الدولة الجزائرية على إتخاد إجراءات استحدثت من خلالها آليات لدعم مثل هذه المؤسسات وتهدف من خلال إجراءاتها هذه إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال ترقية تسيير السلع والخدمات وكذا تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية

1-الهيئات المختصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تهدف إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسهيل إجراءات الاستثمار وتقدم مزايا للمؤسسة في إطار هذه الوكالة كالاستفادة على مدى 10 سنوات من تسديد الرسوم العقارية، وخفض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة لغرض تجسيد المشروع والإعفاء من تسديد الرسوم على القيمة المضافة TVA المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع وتقدم الوكالة مزايا للمستثيرين من أجل تطوير الاستثمار من خلال الدعم المالي للمقاولين عن طريق التمويل الثنائي أو الثلاثي.
- **ANSEJ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تم اعتماد هذا الجهاز لتطوير الاستثمار في 2 جويلية 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته من:
  - ❖ مساعدة مجانية(إعلام – مرافقة – تكوين).
  - ❖ امتيازات جبائية (الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
  - ❖ الإعانات المالية(قرض بدون فائدة).
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEN** : هي آلية تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها وبمتابعتها يضمن هذا الأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة القروض مابين 50000 و 400000 دج.

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC** : يهدف إلى حماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية وقد أصبح الصندوق عبارة عن أداة لإنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين يبلغ عمرهم بين 35 و 50 سنة.[1]

ثانيا:دعم مشتقات الطاقة:

تسعى حكومات الدول ومنها الجزائر الى دعم المشتقات النفطية ومواد طاقوية أخرى، لتسهيل الحصول عليها، حيث يعرف هذا الدعم على انه تدخل الدولة من اجل خفض اسعار الطاقة، لحصول المواطن عليها بسعر اقل والحكومة تتحمل الفارق في السعر، وفي هذه الحالة يكون الدعم على منتجات الطاقة المتمثلة في البنزين والمشتقات النفطية والكهرباء والغاز للطهي والتدفئة .[2]

- واقع الدعم الطاقوي في الجزائر:

يشكل توسيع الفرص الحصول على الطاقة واحدا من الأهداف الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم عند دعمها لأنواع الطاقة المختلقة ويظل فقر الطاقة، الذي يعرف بأنه انعدام فرص الأسر للحصول على الكهرباء أو الأشكال الحديثة من الوقود، يشكل تحديا رئيسيا في أجزاء كثير من العالم النامي بما في ذلك العالم العربي في حين أن أكثر من ملياري شخص يعتمدون على الوقود التقليدي وينتشر دعم الطاقة سواء الصريح أو الضمني على نطاق واسع في الدول العربية، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية فإن الدول العربية من بين أكثر الدول العربية الداعمة للطاقة تعد الجزائر من بين اكبر الدول التي تدعم الوقود بنسبة تفوق 50 %وتتصدر الكويت الدول العربية بنسبة تصل الى 80%، وبما ان الجزائر التي تعد من اكبر الدول المنتجة للنفط يبقى جزء من التكاليف المالية لدعم الطاقة او كلها ضمنيا بمثابة إيرادات ضائعة كان يمكن انفاقها او استثمراها حيث توضح تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن لحجم دعم الطاقة وزنه الاقتصادي في الجزائر،حيث قدرت القيمة الاجمالية لدعم الطاقة عام 2010 بمبلغ 10.59 مليار دولار بما نسبته 6.6 %من الناتج المحلي الاجمالي، حيث أطلقت الجزائر في إطار موازنة العام 2016 بعض الإجراءات لتعديل في هيكل أسعار الوقود بدأ من مطلع العام 2016 كخطوة أولى وامتد تدريجيا الى المنتجات الأخرى التي يشملها الدعم و من بين التدابير المتخذة في هذا الصدد تعديل ضريبة

المواد البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي وإلى 2 دينار للتر بالنسبة للديزل إضافة إلى تعديل الضريبة على القيمة المضافة على وقود

---

[1] عوادي مصطفية، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، ديسمبر 2017، ص ص 8-9

.

[2] http://www.youm7.com/،2019/06/17

الديزل واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7 في المائة إلى 17 في المائة قضت هذه الإجراءات بارتفاع أسعار وقود الديزل من13 دينار للتر إلى حوالي 18.76 دينار للتر والبنزين الممتاز من 23 دينار للتر إلى31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر على 31.0 دينار للتر وأسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15إلى 42 في المائة وتعرفة الكهرباء بنسبة 15 إلى 31 في المائة.[1]

ثالثا- الدعم الزراعي في الجزائر:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية، وخاصة الغذائية منها، للحيلولة دون وقوع البلاد في تبعية غذائية للخارج وتراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته كما هو الشأن في مزارع القطاع العمومي،وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج أو الدعم الغير مباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض النقدية ويعرف الدعم الفلاحي بأنه القيمة النقدية السنوية للتحويلات الاجتماعية للمستهلكين ودافعي الضرائب إلى الزراعة بغض النظر عن أهدافهم الاقتصادية أو تأثيريها يشمل ذلك إجمالي تقديم الدعم (ISE)، الذي يتم قياسه كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات الأراضي الفلاحية والمزارع.[2]

كما وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسة الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم.[3]

وجاءت هذه السياسات في الجزائر مند عقود لدعم الإنتاج المحلي في إطار توفير الحماية للصناعات النافعة،وشكل الاهتمام المتنامي بقضايا الأمن الغذائي عاملا مساعدا في امتداد نطاق هذه السياسة، لتشمل قطاعات أخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة الإنتاجية لهذه القطاعات، وتمكين منتجاتها من المنافسة في الأسواق الخارجية،وأفضى هذا التوجه إلى اتساع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي في مجالات الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والإنتاج الصناعي

حيث تدعم الصادرات الزراعية والأسمدة، والمخصبات وكذا مياه الري، أما عن الإنتاج الحيواني تدعم الجزائر أعلاف الحيوانات وكذا الأدوية البيطرية إضافة الى انتهاجها سياسة زراعية متنوعة للقطاع لجعله

---

[1] طارق إسماعيل، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية**، صندوق النقد العربي أبوظبي، 2018، ص17-18.

[2] https://data.Decd.org/Fr/ographicy/ographily/Soution,2019/05/08.

[3] محمد علي محمد،**"مؤشرات الدعم الفلاحي"**، المركز الوطني للسياسات الفلاحية، وزارة الفلاحة في سوريا،2008، ص1.

قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، بشكل يسمح له بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية خاصة الغذائية منها وقد تراوح دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام باحتياجاته في مجال الاستغلال والاستثمار كما هو الشأن مع مزارع القطاع العمومي، وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج والنمو الغير مباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص، لكن رغم ذلك يجب إعادة النظر أكثر وإصلاح نظام الدعم الموجه للقطاع الفلاحي مستقبلا.[1]

المطلب الثاني: الدعم الحكومي للمجالات الاجتماعية في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال سياسات الدعم الموجه للمجالات الاجتماعية بما فيها الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية والجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية، منذ سنوات إلى خلق مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول وأجسام أفراده والتي تعد ذات أهمية للحفاظ على التوازن الاجتماعي.

اولا- مضامين الدعم والتحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية:

تعكس التحويلات الاجتماعية للدولة سياستها الاجتماعية، وحسب رزنامة لوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق الكثير من العمليات أبرزها:

- ❖ قاعدة الفئات الهشة (فقراء، مرضى أطفال ونساء الذين في خطر).
- ❖ دعم الوظائف الهشة.
- ❖ المساعدات للحصول على مسكن.

بالإضافة إلى مساعدات تشمل البطالين والمرضى والعجزة، وعلى العموم تقدر التحويلات الاجتماعية سنويا بحوالي 28% من مجمل ميزانية الدولة، فهذا مؤشر على اهتمام السلطة الجزائرية بترقية الحياة الاجتماعية لجميع الفئات من خلال تقديم الدعم المتواصل.[2]

ثانيا-أنواع التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

- ❖ تحويلات الميزانية الاجتماعية للدولة: وتأخذ فيها التحويلات الاجتماعية النقدية المتمثلة في دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة والتضامن ولها صور أخرى غير نقدية، متمثلة في إعانات موجهة إلى قطاع الصحة والمساهمة الموجهة إلى الهيئات المخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية.
- ❖ تحويلات هيئات الضمان الاجتماعي هي: التحويلات التي تقدمها صناديق مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصندوق الوطني للتقاعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

---

[1] رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد والتسيير، فيفري 2004، ص4.

[2] فاروق أهماني، **تراجع أسعار النفط في السوق الدولية وتأثيرها على السياسات الاجتماعية في الجزائر**، مجلة تحولات العدد 2، جوان 2018، ص ص244-245.

❖ تحويلات الأعوان الاقتصادية الآخرين: هي جملة التحويلات الإجتماعية الصادرة عن الأطراف الاقتصادية.

ثانيا –مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر:

وضع قطاع التضامن الوطني في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة جملة من البرامج الخاصة بالفئات الهشة من المعاقين الأطفال المسنين والمرأة لأجل تحسين حالتهم المعيشية واستثمار مواهبهم الخاصة.والجدول رقم (02) يوضح بعض مضامين دعم السياسات الاجتماعية من خلال التكفل ببعض الفئات الاكثر احتياجا من اطفال ونساء ومعاقين، إظافة الى الهدف من هكذا سياسات :

الجدول رقم(02):مضمون السياسة الاجتماعية في الجزائر

مضمون السياسة الاجتماعية	الهدف منها	آلية تنفيذها	أفاقها
التكفل بالأشخاص المعاقين	تحسين التكفل به مؤسساتيا	مقاربة تشاركيه مابين القطاعات مع المجلس الوطني للإعاقة	الإدماج المهني للمعاق ومساعدته على التنمية
حماية الطفولة وترقيتها	رعاية الطفل مؤسساتيا	الإرشاد الأبوي والدعم البسيكولوجي	تطوير قدرات الطفل
حماية الأشخاص المسنين	المساعدة على الإدماج العائلي	مؤسسات متخصصة	تقوية الروابط الأسرية وتواصله مع الأجيال
حماية المرأة وترقيتها	حماية المرأة من العنف والإقصاء	جهاز الإصغاء والتوجيه على مستوى دوائر القطاع المحلية	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

المصدر: https//www.msnfcf.gov.dz بتاريخ، 4/4 /2019

يبين الجدول تنوع حجم البرامج المخصصة لحماية ورعاية عدد من الفئات الضعيفة في الجزائر، بما في ترقية حقوق المرأة وكبار السن وكذلك الأبعاد وراء تنفذيها إلا أن هذه البرامج غير مفعلة بالشكل الذي يجعل

هذه الفئات تساهم في دعم النمو الاقتصادي لكن تبقى مساهمتها ضئيلة لذلك وجب اعادة النظر اكثر في هكذا سياسات، ومما لاشك فيه ان للمخصصات الدعم الحكومي الموجهة سواء للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية تأثيرا على اهم مؤشرات النشاط الاقتصادي والمتمثل اساسا في النمو الاقتصادي وهو ما سيتم الاشارة إليه تاليا.

المبحث الثاني: آثار الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر منذ سنوات من خلال الدعم الحكومي لتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، سواء الدعم الموجه إلى القطاعات الاجتماعية أو الاقتصادية، لكن عدم التوجيه الأمثل للدعم إلى مستحقيه، أدى بالضرورة إلى إعادة النظر في منظومة الدعم، من خلال عديد الإجراءات وزيادة كفاءتها مستقبل

المطلب الأول: أثر الدعم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017

إن الجزائر من أهم المناطق الإستراتيجية بين بلدان منطقة شمال إفريقيا، حيث تتوفر على موارد طبيعية وهياكل اقتصادية مهمة، وبالرغم من أنها أهم مصدر للنفط في العالم إلا أنها لم تحقق مستويات النمو المطلوبة، ومع التطورات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولات العالمية التي تشهدها كافة الأصعدة، فإن الجزائر تحاول تبني خطط إستراتيجية عملية تطمح من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها، عن طريق تشغيل جميع الموارد المالية المتاحة وبكفاءة عالية، من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراره رغم أنه ظاهرة معقدة تعيقه عقبات داخلية وخارجية تعمل الدولة على تخطيها، فهو محصلة عملية معقدة ومتشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وسياسيه، من أجل انعكاسه بالإيجاب على معدل الرفاه الاقتصادي، وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

حيث كشفت الجزائر سياستها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والدفع بالعجلة النمو ومكافحة الفقر سعيا منها لتحسين الظروف المعيشية للسكان، ويمثل الدعم الحكومي خاصة للقطاعات الاجتماعية على غرار التعليم والصحة والعمالة جزءا من أكبر خمس مخصصات للميزانية، بالإضافة إلى دعم السكن الاجتماعي وأسعار المواد الاستهلاكية واسعة الاستهلاك، والجدول التالي يوضح حجم الدعم الحكومي الموجهة للقطاعات المتنوعة والذي جاء إثر عملية ترشيد النفقات، التي باشرت بها السلطات في حجم الدعم الحكومي حسب المجال الزمني(2010-2016) .

الجدول رقم (03) : حجم الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة :(مليار دينار)

السنوات نوع الدعم	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دعم التعليم	87,96	89,2	90,2	100,2	103,0	109,5	84,43
دعم السكن	324,1	754,7	461,7	250.6	255,2	357	471,99
منح أسرية	44.4	41.6	41.4	41.9	42.5	42.6	42.8
دعم الحليب والحبوب الغذائية	96,2	279,1	215,6	197.5	213,7	225.5	224,5
إتاحة الكهرباء والماء والغاز	90,4	82,4	76	66	63	73,6	62,84
دعم المتقاعدين	144	139,5	250,0	257,9	252,1	251,3	243,5
دعم الأسرة	318,6	492,4	423,2	405,6	422,1	451,1	444,8
دعم المجاهدين	124,1	125,7	156,7	171,9	180,6	198,2	198,7
دعم الفقراء وذوي الدخل المحدود	128,8	185,5	211,8	224,4	178,7	167,7	163,22
دعم الصحة	199,3	367,8	364,9	263,7	320,5	323,5	341,31
إجمالي التحويلات	1239,3	1065.1	1868,5	1574,4	1609,1	1750,6	1841,57

المصدر :من اعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر جويلية 2018 ص146

- **الموجز القطري للجنة الاقتصادية لإفريقيا لسنة 2016 ص 35**

تشير معطيات الجدول السابق انه وخلال الفترة 2010-2016 تعددت القطاعات التي يشملها الدعم الحكومي، حيث سمحت السياسات المالية في الجزائر ومند سنوات، بضمان دعم اجتماعي متعددة الأبعاد لفائدة السكان، بما فيها دعم أسعار المواد الاستهلاكية والأنواع الأخرى من التحويلات الاجتماعية، وهو ماساهم في احتواء التوتر الاجتماعي وسمح بمواصلة البلد للاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتتمثل أهم أربع فئات تمارس ضغطا على ميزانية الدولة في المنتجات النفطية، والغاز والسكن الاجتماعي، والمواد الاستهلاكية ألأساسية والصحة والمطاعم المدرسية، إضافة الى دعم الفئات المختلفة بمن فيهم الفقراء وذوي الدخول المحدود والمتقاعدين وكذا المجاهدين.

حيث عرف اجمالي التحويلات الاجتماعية تذبذب خلال فترة الدراسة 2010-2016 مابين زيادة ونقصان، اذ بلغ اقصى قيمة له خلال سنة 2013 والمقدرة بحوالي 1868.5 مليار دينار وادنى قيمة له خلال سنة 2010 بقيمة 1239.3 مليار دينار، ويرجع هذا التذبذب الى التغيير المستمر في اسعار النفط، والذي يؤثر على السياسات المالية في الجزائر كون القطاع البترولي اكبر المساهمين في ميزانية الدولة، وتشير تقارير للبنك الدولي ان الجزائر تعد من بين اكثر الدول دعما للحياة الاجتماعية للساكنة.

ويعد السكن الاجتماعي على راس قائمة المجالات الاجتماعية الاكثر استفادة من الدعم، لما له من اهمية قصوه في حياة الفرد والمجتمع، بحيث تسهل الدولة حصول الاسر على السكن من خلال مختلف برامج السكن الاجتماعي، لاسيما عن طريق الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، حيث بلغ الدعم الموجه للسكن مستويات عليا سنة 2011 بما قيمته 754,7 مليار دينار أي ما نسبته70 %من اجمالي التحويلات، في حين بلغ ادني قيمة له سنة 2013 التي قاربت 250.6 مليار دينار في حدود نسبة 15.87%من اجمالي التحويلات، ليعرف بذلك تزايد مجددا خلال سنتي 2015 و 2016 بقيم تفوق 300 مليار دولار هذا انما يدل على الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الحساس والذي يشكل احد الركائز في البنية التحتية للاقتصاد الوطني فتحسين هذا القطاع يحسن حياة الاسر والأفراد.

اما عن الدعم الموجه للفائدة العائلات او ما يعرف بالدعم الأسري، يشكل ثاني اكبر الجهات استفادة من الدعم حيث تشكل وكالة التنمية الاجتماعية حلقة هامة من الآليات التنظيمية التي وضعتها الدولة للقضاء على الفقر وتردي الظروف المعيشية لأكثر فئات السكان ضعفاً، وتملك هذه الهيئة المستقلة مالياً والتابعة للوزارة المكلفة بالتضامن الوطني، أدوات عديد منها برنامج إدماج حاملي الشهادات وبرنامج الإدماج الاجتماعي وأشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، ولعل أهمها إعانة التضامن الموحدة التي تَمنح لأكثر الأسر فقرا، من خلال مساعدة مالية مباشرة مقترنة بتأمين عيني على الصحة

والأمومة، وهي تشكل احد صور الدعم الموجه لفائدة الاسر الفقيرة، وكون الاسرة تشكل اهم ركائز المجتمع حضيت هي الاخرى بدعم فاق ما قيمته 300 مليار دينار في اغلب سنوات الدراسة، حيث شكلت سنة 2011 أكبر قيمة له اذ قدرت با 492.4 مليار دينار بما نسبته 46.23% من اجمالي التحويلات، في حين بلغت القيمة الدنيا له خلال سنة 2010 قيمة 318.6 مليار دينار في حدود 25.70%، وشكلت 28.06% متوسط نسبة الدعم الموجه للأسر خلال الفترة من 2010 الى سنة 2016.

و يشكل قطاع الصحة ثالث اكثر القطاعات استفادة من الدعم، بهدف خلق مجتمع معافى صحيا بدنيا ونفسيا، فقد بذل البلد جهوداً معتبرة لتحسين التكفل الطبي بالسكان، لاسيما من خلال تعميم التطعيم والنهوض بتغطية الخدمات الصحية ونوعيتها، خاصة في المناطق الريفية ومراعاة الاحتياجات الخاصة المرتبطة بحماية الأم والطفل عند وضع البرامج الإستراتيجية، وقد سمحت هذه الجهود بتحسين ملموس للظروف المعيشية للسكان وكذا مؤشرات الصحة، اذا بلغت مساهمة الدولة في النفقات التشغيلية للمؤسسات الصحية العامة 360.34 مليار سنة 2012 حسب تقرير اعدته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لسنة 2016 اذ بلغ اجمالي الدعم الموجه للقطاع خلال سنة 2010 اقل قيمة له، والمقدرة با199.3 مليار دينار أي ما نسبته 15.05% من اجمالي التحويلات، ليواصل بذلك الدعم الصعود الى اعلى مستوى له في السنة الموالية بقيمة 367.8 مليار دينار في حدود نسبة 34.53% من اجمالي التحويلات، لكن السنوات من 2012 الى 2016 شهدت تباين في قيم الدعم وبلغ متوسط نسبة الدعم الموجه للقطاع ما نسبته 17.55% من اجمالي التحويلات، وبتالي عرفت نسبة الدعم خلال هذه الفترة تذبب هي الاخرى.

و اما عن دعم فئة المتقاعدين فقد بلغ قيمة صغرى له في حدود 144 مليار دينار بنسبة 11.62% وذلك خلال سنة 2010، وشهدت زيادة في القيمة حتى عام 2014 ثم تناقصت حتى عام في 2016 اما عن قيمته الكبرى كانت مقدرة با 257.9 مليار دينار بنسبة 16.38 % من اجمالي التحويلات، بينما بلغ متوسط نسبة الدعم حوالي 13.94% وهو دليل على اهتمام الدولة بهذه الفئة.

وشكل دعم أسعار المواد الأساسية او واسعة الاستهلاك بما فيه دعم أسعار الحبوب الغذائية والحليب بإبقاء السلع الأساسية بأسعار في متناول جميع السكان، وفي هذا الصدد بلغت الميزانية الإجمالية التي خُصصت لأهم الهيئات المكلفة بهذه الإعانة في عام 2012 حسب الديوان الجزائري المهني للحبوب والديوان الوطني المهني للحليب أكثر من 210 مليار دينار وبلغت القيمة التراكمية للإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار استيراد القمح والسكر والأدوية 150.3 مليار دينار.[1]

[1] **الموجز القطري لاقتصاديات شمال افريقيا** ص 44، الجزائر

اذ تشير بيانات الجدول (3) ان قيمة دعم الحليب والحبوب الغذائية عرفت عدم الثبات خلال فترة الدراسة، ومثلت القيمة 96.2 مليار دينار ادنى قيمة له بما نسبته 7.7 % من اجمالي الدعم عام 2010 بينما كانت اقصى قيمة له 279.1% في العام2011، وبلغ متوسط نسبة دعم الحليب والحبوب الغذائية حوالي 13.76% ،وللإشارة يشمل دعم السلع الاستهلاكية على غرار الحليب والحبوب سلع اخرى كالقهوة والسكر.

وتشكل فئة محدودي الدخل والفقراء، احد اسباب ظهور الدعم على مدى سنوات ويتضح من خلال الجدول (3) ان الجزائر تولي اهتمام هي الاخرى بهذه الفئة، حيث يلاحظ زيادة معتبرة في قيمة الدعم من سنة 2010 الى سنة 2010، اين كانت اكبر قيمة له عام 2013 با 224.4 مليار دينار بنسبة 14.25% من اجمالي التحويلات، واصغر قيمة له كانت سنة 128.8 مليار دينار اي ما نسبته 10.39% من اجمالي التحويلات، ونسبة متوسطة من اجمالي الدعم في حدود 11.9% وهذه النسبة قليلة مقارنة بنسبة الفقراء ومحدودي الدخل في الجزائر.

اما في ما يخص دعم المجاهدين فقد اخد قيم الدعم منحن تصاعدي، من 124.1 مليار دينار كا أقل قيمة بما نسبته 10.1 % من اجمالي التحويلات سنة 2010، الى 198.7 مليار دينار اي بنسبة 10.57% من اجمالي التحويلات وهذا سنة 2016.

تاليا يأتي قطاع التعليم الذي يوصف بأنه تعليم مجاني و هذا راجع الى دعم الدولة الى هذا القطاع وفي المستويات المختلفة، حيث كانت اكبر قيمة لدعم هذا القطاع بحوالي 84.43 مليار دينار بنسبة 4.58 % من اجمالي التحويلات، بينما عام 2015 بلغت 109.5% بنسبة 6.25%من اجمالي التحويلات من نفس السنة، اين بلغ متوسط نسبة دعم التعليم خلال هذه الفترة 6.26 %لكن تبقى النسب ضعيفة ما خلق مشاكل عديد داخل القطاع.

اما عن دعم أسعار الوقود والغاز والمياه، فتتدرج أسعار البيع بالتجزئة للمنتجات النفطية والغاز في الجزائر، ضمن أدنى الأسعار في العالم بفضل دعم الوقود والغاز والكهرباء، وقد كلفت هذه الإعانات الدولة 1800 مليار دينار في عام2013، كما تدعم الدولة تزوُّد الأسر المعيشية بالمياه الصالحة للشرب في المدن الساحلية، من خلال تكفُّلها بالنفقات المرتبطة بتحلية مياه البحر عن طريق محطات مخصصة لتحويل مياه البحر الى مياه صالحة للشرب، حيث تشير ارقام الجدول الى ان هذا الدعم يحظى هو الاخر بحصة معتبرة من اجمالي التحويلات، لكنه عرف انخفاض من سنة 2010 الى 2014 منتقلا من قيمة 90.4 مليار دينار بنسبة 7.29% من اجمالي التحويلات، الى 63 مليار دينار ليعرف ادنى قيمة له خلال سنة 2016 بما نسبته 3.41% من اجمالي التحويلات، وبلغت النسبة المتوسطة لدعم اسعار الكهرباء والماء والمواد الطاقية

في حدود 4.97% من اجمالي التحويلات، بسبب زيادة الضريبة على البنزين المدعم وما شهدته الجزائر من تبعات نتيجة تهاوي اسعار النفط.

بينما المنح الاسرية تشكل الى الجزء اليسير من اجمالي التحويلات، وبلغت اكبر قيمة لها 44.4 مليار دينار وذلك عام 2010 بنسبة 3.58 % من اجمالي التحويلات، في حين اقل قيمة كانت 41.4 مليار دينار سنة 2012 اي قرابة 2.21 % من اجمالي التحويلات، وبلغ متوسط نسبة المنح الاسرية قرابة 2.12 % من اجمالي الدعم.

تشير التحليلات السابقة انه هناك عدد كبير من المجالات والفئات التي يشملها الدعم، إضافة الى تذبذب قيم الدعم من سنة 2010 الى سنة 2016، ما يوضح تغير الاوضاع المالية للبلاد وعدم استقرارها نتيجة التبعية لقطاع المحروقات، ويأتي قطاع السكن على رأس الاولويات من نفقات الدعم .

وللحكم اكثر على أهمية الدعم في الاقتصاد الجزائري، يتم التطرق في الجدول رقم (4) الى الاهمية النسبية للدعم من النفقات العامة وتحديدا نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2017 حيث يوضح الجدول المجموع العام لنفقات التسيير ونسبة الدعم من نفقات التسيير:

الجدول رقم(04): نسبة الدعم من نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

الوحدة : مليار دج

السنة	حجم الدعم	المجموع العام لنفقات التسيير	النسبة من نفقات التسيير
2010	92.935.347	2.837.999.823	%2,48
2011	109.466.698	3.434.306.634	%3,12
2012	165.845.327	4.608.250.475	%3,59
2013	154.112.325	4.335.614.484	%3,55
2014	135.822.044	4.714.452.366	%2,88
2015	131.653.608	4.927.278.494	%2,64
2016	118.830.888	4.807.322.000	%2,47
2017	70.904.217	4.591.841.961	%1,54

المصدر: مجلة تحولات العدد2، ص145.

يتبين من خلال الجدول أنه وفي الفترة (2010-2012) حجم نفقة التسيير عرف تزايدا خاصة سنة 2012 والتي عرفت قيمة مطلقة له ،وما رفقه من ارتفاع في نسبة الدعم من نفقات التسيير، إلا أن هذه الزيادة لم تدم في حين تواصل حجم دعم السياسات الاجتماعية في النزول ووصل إلى مستوى قياسي سنة 2017 بنسبة 1,54% من نفقات التسيير ما يشير الى الاتجاه في خفض نفقات التسيير والذي قلص من حجم الإنفاق في حين قدر متوسط نسبة الدعم من اجمالي نفقات التسيير ما يقارب 3.18% متأثرة بذلك نسبة الدعم بانخفاض نفقات التسيير.

ولتوضيح العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي يتم التعرض في الجزئية التالية الى تطور نسبة نفقات الدعم الى الناتج المحلي الاجمالي وكذا تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013 – 2017 وذلك من خلال الجدول (05) :

الجدول رقم(05) : تطور نسبة الدعم الى الناتج المحلي في الجزائر (2010-2017)

السنوات	نسبة الدعم الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	اجمالي الدعم (بملايير الدينارات)
2010	%7.6	%3.6	929.3
2011	%7.5	%2.8	1094.6
2012	%10.23	%3.4	1658.4
2013	%9.5	%2.8	1541.1
2014	%7.8	%3.8	1358.1
2015	%7.6	%3.9	1316.5
2016	%6.82	%3.6	1188.3
2017	%3.75	%2.9	709.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2017 ص 139
وتقرير البنك الدولي 2017 ص 2 والجدول رقم (4) ومجلة تحولات العدد 2 ص145

تشير بيانات الجدول رقم 5: انه خلال الفترة من 2012-2017 تراجعت وبشكل حاد نسبة الدعم الى الناتج المحلي الإجمالي من مستويات عليا عند حدود 10.23% سنة 2012 إلى مستويات دنيا عام 2017 بنسبة قدرت با3.75% و بذلك لم تتجاور حدود 10%، في حين بلغ متوسط نسبة الدعم الى الناتج المحلي حوالي 7.6% ، حيث رافق هذا التراجع ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2013 والتي لم تتجاوز نسبة 2.8% إلى 3.9% سنة 2015 لتواصل بعدها الانخفاض مجددا من سنة 2016 لتستقر بذلك عند حدود 2.9% سنة 2017.

مما سبق يمكن القول ان اثر الدعم على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا، فهو لايمثل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي النفقات، وكذا النسبة الى اجمالي الناتج المحلي التي لا تتجاوز في المتوسط حوالي 7% وهذا يدل على ان منظومة الدعم الحكومي تعاني العديد من العيوب التي وجب معالجتها ووضع سياسات مالية أكثر نجاعة لدفع معدلات النمو في الاتجاه الاصح.

المطلب الثاني: إصلاح منظومة الدعم في الجزائر

يشيع استخدام الدعم في الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا بما في ذلك الجزائر، وخاصة منتجات الطاقة وتشهد تكلفته ارتفاعا مستمرا على إثر أسعار السلع الأولية وزيادة المطالب الاجتماعية في الآونة الأخيرة، الأمر الذي غالبا ماساهم في توسيع عجز الحساب الجاري والمالية العامة، ونتيجة لذلك اكتسب إصلاح الدعم زخما جديدا في المنطقة، وعلى وجه الخصوص الدول المصدرة للنفط التي تتبنى الدعم حيث ارتفع عدها من 4 دول عام 2015 إلى 6 دول عام 2016

أولا : عيوب سياسات الدعم في الجزائر:

معظم الدعم في الجزائر يفيد الأغنياء أكثر مما يفيد الفقراء، فنجد أن أغنى 20% من الجزائريين يستهلكون ستة أضعاف ما يستهلكه أفقر 20% من السكان من الوقود، بالاظافة إلى دعم الكهرباء حيث يعود بالنفع بشكل غير متناسب أيضا على الأغنياء، الذين يحصلون على إمدادات الكهرباء على الأرجح من شبكة الكهرباء الوطنية ويسكنون في بيوت أكبر مكيفة وهناك بعض أشكال الدعم تشوبها عيوب جوهرية، أخرى فأسعار الطاقة المنخفضة على سبيل المثال أدت إلى ارتفاع سريع في استهلاك الطاقة محليا مما ترك للجزائر قدرا أقل من النفط والغاز لتصديره فانخفضت الإيرادات المحوَّلة للموازنة العامة وتفاقمت مشكلة التلوث والاختناقات المرورية المحلية. كذلك تؤدي كثافة الدعم لبعض المنتجات إلى خلق حوافز للتهريب إلى البلدان المجاورة.

وأخيراً وليس أخرا فإن تكلفة الدعم في الجزائر باهظة، وهو أمر أكثر إثارة للتحديات في الوقت الذي تواجه فيه البلاد عجزا غير مسبوق في المالية العامة بعد هبوط أسعار النفط العالمية. وتشير تقديرات خبراء

الصندوق الدولي إلى أن تكلفة الدعم على الحكومة بلغت قرابة 10% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهو نفس مقدار العجز في المالية العامة تقريبا وضعف موازنتي وزارتي الصحة والتعليم مجتمعتين. ويمثل الدعم التنازلي لمنتجات الطاقة أكثر من نصف هذه التكلفة، وباختصار لا يوفر نظام الدعم في الجزائر الدعم الكافي للفقراء كما يتسبب في حدوث تشوهات تلحق الضرر بالاقتصاد والبيئة، ويزاحم نفقات مهمة أخره.

حيث يمكن ايجاز العيوب التي تعاني منها سياسة الدعم في الجزائر فيما يلي:

- ❖ يشجع الدعم على الإسراف والتبذير هذا ما نشاهده يوميا من خلال الكميات المرمية من الخبز مثلا في المزابل والتي تتعدى في بعض الأيام 20 مليون رغيف خبز مرمي لاسيما في شهر رمضان.
- ❖ يشجع السعر المنخفض للسلع المدعومة على تهريبها عبر الحدود إلى خارج الوطن هذا ما نلاحظه من خلال التقارير الدورية للجمارك والدرك الوطني حول الكميات الهائلة من المحروقات المحجوزة عبر الحدود والتي مصدرها المهربين.
- ❖ يشجع الدعم على تكسير الإنتاج الوطني، هذا ما تم ملاحظته من خلال التسهيلات الموجهة للمستوردين على استيراد أدوية منتجة في السوق الوطنية، هذا الإجراء يساهم بطريقة مباشرة في استنزاف العملة الأجنبية لاستيراد أدوية يتم إنتاجها وطنيا بأسعار في متناول المواطن الجزائري وبالعملة الوطنية
- ❖ يشجع الدعم على زيادة استهلاك العائلات ومن ثم على ارتفاع حجم الواردات. حيث سجلنا بنهاية الفصل الثالث من سنة 2014 مبلغ 8.63 مليار دولار من الموارد الغذائية المستوردة بارتفاع قدره 18% بالمقارنة من نفس الفترة من السنة الفارطة من الوقود.[1]

ثانيا :تطور إصلاح منظومة الدعم في الجزائر:

كغيرها من دول شمال إفريقيا تعاني منظومة الدعم في الجزائر من عدة مشاكل منها أن الدعم غالبا ما يفتقد إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء، والدعم المعمم للأسعار وهو أكثر أشكال الدعم شيوعا لايستهدف الفئات المستحقة إلا أن المستفيدين منه هو الأغنياء الذين يستهلكون قدر أكبر من السلع المدعمة وخاصة منتجات الطاقة تكاليف للرعاية الاجتماعية عن طريق تشويه الأسعار النسبية في الاقتصاد.[2]

مما يزيد من الاستهلاك المفرط وسوء توزيع الموارد، لذلك عملت الجزائر مند بداية 2016 بعض الإجراءات الإصلاحية من خلال تعديل تدريجي على هيكل أسعار الوقود، ثم إمتد التعديل ليشمل منتجات أخرى، بالإضافة إلى التدابير المتخذة لتعديل ضريبة المواد البترولية بالنسبة للبنزين الممتاز من 0.01 دينار للتر

[1] نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاديات الريعية**، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 05، ص 63.

[2] www.Inf.org. 10:12،2019/05/ 02

إلى 5 دينار للتر، وإلى 4 دينار بالنسبة للبنزين العادي، وإلى 2 دينار للتر بالنسبة للديزيل والعديد من التعديلات التي مست أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي، حيث صاحبت هذه الإصلاحات تدابير لتخفيف تأثيرها على المستهلكين تضمنت التركيز على التحويلات الموجهة للفقراء تحقيقا للعدالة الاجتماعية. [1]

ثالثا: مقومات الدعم الناجح:

لا توجد وصفة موحدة للنجاح في إصلاح الدعم، وينبغي أن تضع الحكومات إستراتيجيات الإصلاح بما يتناسب مع الأوضاع في كل بلد، ومن العوامل التي اقترنت بنماذج الإصلاح الناجح منها الإعداد الجيد بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح و النطاق الذي يغطيه، والالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة، وهو مايمكن تحقيقه ببناء توافق في الآراء الداعمة للإصلاح من خلال التواصل وبناء التحالفات بالإضافة إلى تعزيز استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي بغية تخفيف أثر إصلاح الدعم على شرائح السكان محدودة الدخل.

[1] طارق إسماعيل **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية 44، ص24.

خلاصة الفصل الثاني :

تسعى الجزائر من خلال مخصصات مالية ضمن منظومة الدعم الحكومي إلى خلق استقرار اقتصادي واجتماعي، و ذلك من خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية، حيث كان أثر تطبيق برنامج الدعم الحكومي خلال السنوات الأخيرة ضعيف، ولم يساهم في خلق قاعدة إنتاجية الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي، و مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف دعم الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية بإعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بسياسات دعم تفتقر إلى الكفاءة، حيث تبقى معدلات النمو رهينة تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة

الخاتمة

أضحت الجزائر وكغيرها من الدول العالم تولي أهمية كبيرة لسياسات الدعم الحكومي، من خلال تدخلها في الحياة الإقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق الاستقرار الإقتصادي، حيث يعد الدعم الحكومي أداة مالية تعمل على توجيه الأنشطة الاقتصادية بل والتأثير على متغيرات الاقتصاد كلي بهدف رسم أثار إيجابية على الناتج المحلي.

من خلال التطرق لدراسة أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 2010-2017 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص الجانب النظري والتطبيقي.

أولا: على المستوى النظري

1 -الدعم الحكومي هو شكل من أشكال المساعدات المالية أو الإعانات التي تأتي في شكل مباشر أو غير مباشر.
2 -أهمية الدعم الحكومي كأحد مكونات الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث يؤثر على حجم الإنتاج الوطني ويعمل على إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لضمان العدالة الإجتماعية.
3 -يساهم الدعم الحكومي في خلق قاعدة إنتاجية عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المقاولتية.
4 -يساعد الدعم الحكومي على زيادة الإستهلاك والقدرة الإنتاجية للمجتمع.
5 -تتعدد أنواع وأشكال الدعم بحسب إختلاف طبيعة السلع والخدمات التي يشملها الدعم .

ثانيا: على المستوى التطبيقي

من خلال تحليل أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2017 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- حجم الدعم الحكومي خلال فترة الدراسة يترجمة مواصلة تدخل الدولة الجزائرية في الحياة الإجتماعية، عن طريق دعم السكن وقطاع الصحة ودعم السلع واسعة الإستهلاك.
- الدعم الحكومي في الجزائر يشكل نسبة كبيرة من الإنفاق العام، والدعم يشمل تقريبا كل الخدمات والسلع الإستهلاكية، بإعتبار الجباية البترولية تشكل المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الإقتصاد الجزائري في ظل عدم تنويع مصادر الدخل الوطني.
- مساهمة الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تختلف من عام لأخر نتيجة اختلاف حجم الدعم وتنويع في السياسات و تغيير الظروف الاقتصادية .

- اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي ضعيف ومحدود، بسبب ما يعانيه من سلبيات حالت دون المساهمة الكبرى في معدلات النمو.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

إن تأثير الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر يعتبرمحدود وضعيف، حيث تعود المساهمة الاكبر لمداخيل قطاع المحروقات بالاظافة عدم التوجيه الأمثل لموارد الدعم إلى مستحقيه، ففي بعض الحالات يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء بالإضافة إلى الإفراط في الدعم الحكومي، والذي يؤدي إلى سوء استخدام هذا الدعم وتبديده من خلال تشويه بنية الأسعار، والذي حال دون خلق قاعدة إنتاجية متينة والدفع بمعدلات النمو الى الامام وهو ما توصلت إلية نتائج التحليل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر،2009.
- عاطف وليد أندراوس، أساسيات المالية العامة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2009.
- محمد علي محمد،"مؤشرات الدعم الفلاحي"، المركز الوطني للسياسات الفلاحية، وزارة الفلاحة في سوريا،2008.

- ✓ **المذكرات:**

- بناني فتحية، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة أحمد بوقرة بومرداس، تخصص إقتصاديات المالية، 2008-2009 .
- عبد الباسط ولد عمري، إسهام التعليم في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2013)،مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس – اقتصاد كمي، 2015-2016.
- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2، تخصص إقتصاد دولي، 2015-2016.

- ✓ **المجلات والدوريات:**

- أمولاي على هواري، عدولة لخضر، ثابت عبد الرحمان، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد6 ، الجزائر.
- رابح ربيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، كلية الإقتصاد والتسيير، فيفري2004.
- زينب توفيق السيد عليوة ، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2014، دراسة تحليلية، بحوث إقتصادية عربية، سنة 2016، العددان 74،75، جامعة المستقبل.
- فاروق العناني، تراجع أسعار النفط وتأثيره على السياسة الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، مجلة تحولات، العدد الثاني، جوان 2018.

✓ **الملتقيات:**

- طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دراسات إقتصادية 44.
- عوادي مصطفى، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، 6-7 ديسمبر 2017.

.

✓ **التقارير:**

- تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة , سلسلة أوراق بحثيّة 2014
- تقرير بنك الجزائر 2017
- تقرير البنك الدولي 2016

ثانيا: مراجع الإنترنت

-https : aliazeera.net/enclopedia/économie/2008/4/6

-www.al.Iraqnews.com 03/03/2019

-https ://www.dw.com.03/03/2019

-www.Inf.org.2019/05/ 02

- https://data.Decd.org/Fr/ographicy/ographily/Soution,2019/05/08